

أثر سياسة الدعم الحكومي في زيادة الإنتاج لأهم المحاصيل المروية في محافظة دير الزور

الملخص

هدفت السياسة الزراعية في سورية إلى تحرير التجارة الخارجية وتوزيع مستلزمات الإنتاج وإتاحة الفرص أمام كافة القطاعات الأخرى بالمشاركة الفعلية في تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة . توضح دراسة الميزة النسبية مدى تدخل الدولة في دعم المحاصيل الزراعية من خلال منح الحوافز التشجيعية للمنتجين للنوع بزراعتها ، بغية تحقيق زيادة في الإنتاج. وجاء تنفيذ هذا البحث في محافظة دير الزور نظراً لحجم المساحة المروية التي تشكل نسبتها (10.08%) من مجموع المساحة المروية في سورية لعام 2010. ركزت أهداف البحث إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زيادة إنتاج أهم المحاصيل المروية في محافظة دير الزور ، وتلخصت مشكلة البحث في التوصل إلى تحديد فيما إذا كان هناك دعم حكومي يقدم للمحاصيل الاستراتيجية من خلال - دعم أسعار شراء هذه المحاصيل من المنتجين المحليين بالإضافة لأسعار مستلزمات إنتاجها. أو عدم وجود دعم لأسعار المحاصيل ومستلزمات إنتاجها. وهل هناك ضرائب مفروضة على مستلزمات الإنتاج ، ووضعت الفرضيات المناسبة لمشكلة البحث ، وتم استخدام أسلوب مصفوفة تحليل السياسات.

وقسمت الفترة المدروسة إلى فترتين: الأولى (1993-2004) والفترة الثانية (2005-2010) . تم التوصل إلى تحقيق أهداف البحث بالاعتماد على نتائج أسلوب مصفوفة تحليل السياسات . بينت نتائج التحليل بأن قيمة مقياس الميزة النسبية كان أقل من (1) لكل من القمح والذرة الصفراء لفترتي الدراسة ، أي أن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية، وإن قيمة هذا المقياس زادت عن (1) لفترتي الدراسة بالنسبة للقطن فيدل ذلك على أن زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية، خلص البحث إلى حزمة من التوصيات منها اعتماد مبدأ الميزة النسبية عند زراعة المحاصيل ، واختيار المحاصيل الأكثر ربحية، وأي من السلع يجب التوقف عن زراعتها واللجوء إلى استيرادها، ولحظ ذلك عند وضع الخطط الإنتاجية الزراعية لكل منطقة من المناطق في سورية.

الكلمات المفتاحية : الكفاءة الاقتصادية ، الميزة النسبية ، تحليل السياسات الزراعية

المقدمة :

اتجهت السياسة الزراعية منذ بداية الستينات في سورية إلى تنظيم وتوزيع الموارد المتاحة وتحقيق العدالة ومضاعفة الإنتاج الزراعي ضمن إطار التخطيط المركزي لعملية الإنتاج الزراعي بعبء تحقيق الأهداف المرسومة لعملية التنمية الزراعية، وتميزت هذه الفترة (1958-1986) بالدعم الكبير لمستلزمات الإنتاج الزراعي عن طريق اعتماد الصرف الرسمي للدولار بأقل من السعر الحقيقي له، وتدخلت الحكومة بتحديد أسعار أهم المنتجات الزراعية وحصرت تسويقها بمؤسسات القطاع العام، مع إعطاء هوامش ربح مجزية للمنتجين، مما أدى ذلك كله إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع كالقمح والحمضيات وغيرها، وبرغم ذلك كله ظهرت آثار سلبية نتيجة للدعم المذكور كتحمل الدولة لأعباء مالية باهظة واستهلاك كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج تفوق المعدلات المحددة لها [1].

لما المرحلة الثالثة أي ما بعد عام (1986) فانصفت بمرحلة التعديلات الهيكلية للسياسات الاقتصادية العامة نتيجة للإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة، عن طريق إتاحة الفرصة أمام القطاعات الأخرى بالمشاركة في العملية الإنتاجية وتحرير التجارة الخارجية واعتمدت أسلوب التخطيط التوجيهي من خلال مشاركة المنتجين في العملية الزراعية، كما تم رفع الدعم تدريجياً على مستلزمات الإنتاج الزراعي حتى عام 2008، واعتماد طرق الري الحديثة (الري بالتنقيط) [2].

نتيجة للتعديلات المذكورة سابقاً ظهرت آثار سلبية على الإنتاج الزراعي نتيجة للدعم المذكور كتحمل الدولة لأعباء مالية باهظة واستهلاك كميات كبيرة من مستلزمات الإنتاج تفوق المعدلات المحددة للإنتاج الزراعي كما هدفت السياسة الزراعية إلى تحرير التجارة الخارجية وتوزيع مستلزمات الإنتاج وإتاحة الفرص أمام كافة القطاعات الأخرى بالمشاركة الفعلية في تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة في سورية، [3].

١- مشكلة البحث ومبرراته:

تكمن المشكلة الأساسية للبحث في التوصل إلى تحديد فيما إذا كان هناك دعم حكومي يقدم للمحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن) وذلك من خلال - دعم أسعار شراء هذه المحاصيل من المنتجين المحليين بالإضافة لأسعار مستلزمات إنتاجها (البذار والسماد الأزوتي والفوسفاتي ومواد مكافحة الأكياس والشلول وغيرها المواد القابلة للتجارة). أو عدم وجود دعم لأسعار المحاصيل ومستلزمات إنتاجها، وهل هناك ضرائب مفروضة على مستلزمات الإنتاج.

وسينم التوصل إلى تحديد المشكلة من خلال تنفيذ أهداف البحث استناداً إلى تطبيق مقاييس الدعم (مصنوفة السياسات).

حيث يعتبر تحرير التجارة الخارجية وإتاحة الفرص أمام كافة القطاعات الأخرى بالمشاركة الفعلية في تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة من أهم التحديات التي تواجه الزراعة في سوريا في الوقت الراهن، وتوضح دراسة للميزة النسبية إن تدخل الدولة في دعم أهم المحاصيل الاستراتيجية (القمح والقطن) من خلال منح

الحوافز التشجيعية للمنتجين أدى إلى تحقيق زيادة في الإنتاج) ، واستناداً إلى ذلك يمكن التوصل إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في كفاءة استخدام الموارد المحلية المتاحة ، وركزنا على المحاصيل المروية المزروعة في محافظة دير الزور نظراً لأهمية المساحات المروية في المحافظة وإمكانية زيادتها مستقبلاً ولعدم توفر الأبحاث المنفذة في هذا المجال.

٢- أهمية البحث:

يعتبر محصولي القمح والقطن من أهم المحاصيل الإستراتيجية (نظراً لأهميتهما الاقتصادية) ، حيث يلعب محصول القطن دوراً كبيراً في دعم ميزان المدفوعات كونه يحتل المرتبة الثانية بعد النفط في قائمة الصادرات السورية المختلفة، والمرتبة الأولى في قائمة الصادرات الزراعية السورية. ويعتمد على القمح في تأمين الرغيف كونه الغذاء الرئيسي ، أما الذرة الصفراء فهي من المصادر الهامة في تأمين الأعلاف للحيوانات في سورية ، وبشكل عام تشكل هذه المحاصيل المصدر الرئيسي لتأمين دخول تربية كبيرة من المزارعين والعمال والفنيين العاملين في عدة قطاعات اقتصادية [4].

٣- أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زيادة إنتاج أهم المحاصيل المروية في محافظة دير الزور ، من خلال تنفيذ الأهداف التالية:

- تحديد تكاليف إنتاج محاصيل القمح والقطن والذرة الصفراء والنتائج الإجمالية والربح المحقق والأهمية النسبية لكافة بنود التكاليف.
- تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زراعة وإنتاج القمح والقطن والذرة الصفراء في محافظة دير الزور باستخدام مصفوفة تحليل السياسات من خلال تطبيق مقاييس الحماية الأسمية والحماية الأسمية على المدخلات القابلة للتجارة والحماية الفعلية والميزة النسبية.

٤- فروض البحث:

- لا توجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود ميزة نسبية للمحاصيل الاستراتيجية (القمح ، القطن، الذرة الصفراء).
- لا يوجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود حماية الأسمية للمحاصيل الاستراتيجية (القمح ، القطن، الذرة الصفراء).
- لا يوجد اثر ذات دلالة معنوية لوجود دعم الحكومي للمحاصيل الرئيسية (القمح ، القطن، الذرة الصفراء) ومستلزماتها.

٥- منهجية البحث: (Methodology):

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للظاهرة مفهوم الدراسة ، وتم التوصل إلى تحقيق أهداف البحث بالاعتماد على أسلوب مصفوفة تحليل السياسات .

تم تدقيق البيانات بعد تجميعها وتحويلها إلى بيانات كمية وتم معالجتها وتحليلها واستخلاص بعض المقاييس الإحصائية المناسبة (كالنسب المئوية والمتوسطات) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائية Excel - Spss .

أما مصادر البيانات:

الأولية: من خلال وضع استبيانته شملت دراسة كلفة تكاليف إنتاج وإيرادات وربحية أهم المحاصيل المدروسة في محافظة دير الزور ، تم توزيعها على المزارعين عينة الدراسة، واختيرت العينة بشكل عشوائي (عينة طبقية) . والخط 86 مزارعاً من 23 قرية في محافظة دير الزور ، والبالغ عددها

(99) قرية [6] . أما بالنسبة لحجم العينة من المزارعين فبلغ (86) مزارعاً . وتم استخدام برنامج SPSS , Excel لإجراء التحليل الإحصائي.

الثانوية: البيانات الخاصة بمساحة وإنتاجية وإنتاج المحاصيل المدروسة الواردة في المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء ، والمجموعات الإحصائية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي خلال الفترة (1993-2010) ، وقسمت الفترة الدراسية المذكورة إلى فترتين: الفترة الأولى (1993-2004) والفترة الثانية (2005-2010)، بهدف تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي في زراعة وإنتاج المحاصيل بشكل واضح قبل عام 2000 وبعده (متوسط الإنتاجية للمحاصيل في كل فترة). بالإضافة للأبحاث والدراسات الأخرى المنشورة في المجالات العلمية المحكمة ذات الصلة .

١-٥ مجتمع البحث والعينة:

مجتمع البحث يتمثل في قرى محافظة دير الزور وعينة الدراسة تتمثل الحائزين العائدين لهذه القرى ، وتم اختيار العينة بشكل عشوائي وباستخدام أسلوب العينة العشوائية (عينة طبقية)، وذلك لاختيار عينة تمثل المزارعين الذين يزرعون الزراعات المروية في محافظة دير الزور. وبلغ حجم العينة (86) مزارعاً من 23 قرية في محافظة دير الزور.

٢-٥ الأساليب المستخدمة في التحليل:

١-٢-٥ التكاليف والنتائج الإجمالي والربح الصافي المحقق للمحاصيل (عينة البحث):

- تكاليف العمليات الزراعية، وتضمنت أجور العمالة اليدوية والعمل الآلي (الحراثة- نثر البذار- التخطيط- التسكيب- التسميد- الري- المكافحة- القطاف- التعبئة- النقل.....) [7] .

- قيمة مستلزمات الإنتاج ، شملت قيمة البذار والري والأسمدة ومواد المكافحة والعبوات (الأكياس والشلول...).

-عائديه الأرض، قدرت أجور الأرض وفق تقديرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على أساس (15%) من الإنتاج للينكثار الواحد كوسطي للقطر.

- فائدة رأس المال، تم حسابها على ضوء الفوائد المفروضة على القروض العينية والنقدية الممنوحة للمزارعين من قبل فروع المصرف الزراعي التعاوني بواقع (7.5%) من محمل قيمة مستلزمات الإنتاج.

- نفقات نظرية، تم حسابها على ضوء نفقات المزارع خلال فترة إنتاج المحصول وقدرت بنسبة (5%) من قيمة مستلزمات الإنتاج وأجور العمليات الزراعية [8].

- قيمة الناتج الإجمالي: تم حسابه بضرب كمية الإنتاج (كغ/هـ) بسعر المبيع (ل.س/كغ).

- الربح: تم حسابه بطرح قيمة التكاليف الإجمالية من قيمة الناتج الإجمالي (ل.س/هـ).

٥-٢-٢ أسلوب مصفوفة تحليل السياسات:

١. بنية المصفوفة:

تم التوصل إلى تحقيق أهداف البحث بالاعتماد على أسلوب مصفوفة تحليل السياسات الذي تأخذ المعادلة التالية في تكوين بنيتها [9]:

$$P_r = e * P_q * Q - e * (P_i) * I_i - (P_n) * I_n$$

حيث أن:

P_r	الربح
e	سعر الصرف بالعملة الأجنبية (دولار أمريكي).
P_q	سعر المحصول.
Q	كمية الإنتاج.
P_i	سعر المدخلات القابلة للتجارة.
I_i	كمية المدخلات القابلة للتجارة.
P_n	سعر المدخلات غير القابلة للتجارة.
I_n	كمية المدخلات غير القابلة للتجارة.

إن الفكرة الأساسية للمصفوفة هو توضيح الفرق بين المدخلات القابلة للتجارة والمدخلات غير القابلة للتجارة وتقييم الإيرادات والربح والأسعار الخاصة والاجتماعية. والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): بنية مصفوفة تحليل السياسات

الربح	المدخلات		الإيرادات	البيان
	غير قابلة	قابلة للتجارة		
D	C	B	A	الأسعار الخاصة
H	G	F	E	الأسعار الاجتماعية
L	K	J	I	التحويلات

المصدر: ناصر، شهاب، رسالة تكتوراه، جامعة حلب، 1994.

يبين الجدول رقم (1):

- الربح بالأسعار الخاصة: أي الأسعار الفعلية التي تداولها المزارع خلال مراحل إنتاج المحصول سواء لمستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة) أو بيع المنتجات الزراعية، فإذا كانت قيمة (D) موجبة يعني ذلك أن إنتاج المحصول مربح ويمكن التوسع بزراعته إن لم تكن هناك أي مقيدات أخرى، وإذا كانت قيمته سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود أسباب يجب معالجتها، ويستنتج الربح المذكور من المعادلة التالية:

$$D = A - (B+C)$$

- الربح بالأسعار الاجتماعية: يتم حساب المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية (التكلفة البديلة) وتسمى أيضا أسعار الظل (Shadow Price)، فإذا كانت قيمة (H) موجبة يعني ذلك أن إنتاج المحصول مربح ومرغوب ويحقق أرباحا بسبب وجود دعم من قبل الدولة في أسعار المستلزمات والمنتجات الزراعية، ولكن تتحمل الدولة أعباء هذا الدعم، أما إذا كانت قيمته سالبة فإن إنتاج المحصول يقود إلى خسارة حتمية للمزارع لوجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحصول وبالتالي تحصل الدولة على هذه الأرباح، ويستنتج الربح الاجتماعي وفق المعادلة التالية:

$$H = E - (F+G)$$

- التحويلات: أي الفرق بين الصفيين الأول والثاني، أي يظهر أثر السياسة (التدخل الحكومي) في إنتاج المحصول.

ii. المؤشرات المستخدمة في المصفوفة :

- أسعار الصرف: احتسب سعر الصرف الحقيقي عن طريق حساب عامل تعديل سعر الصرف المبني على المتوسط المرجح أو الموزون لمعدل التعريفات الجمركية في المجتمع والذي يسمى أيضا بفرق السعر (Premium). [10]، وعليه تم اعتماد سعر الصرف (51) ل.س/دولار أمريكي في وضع بنية مصفوفة تحليل السياسات.

- الأسعار الاجتماعية للسلع القابلة للتجارة: تم حساب الأسعار الاجتماعية للمحاصيل والسلع والمواد القابلة للتجارة باستخدام أسعار المساواة لتلك المواد.

- الأسعار الاجتماعية للمدخلات غير القابلة للتجارة: تضمنت تكاليف إنتاج المحاصيل بعض العوامل المحلية والتي لا يمكن الاتجار بها (كالأرض- رأس المال- النفقات الأخرى- أجور العمالة الزراعية)، وليس لها أسعار عالمية، وتم اعتماد أسعارها الخاصة كأسعار اجتماعية لها (متوسط نتائج المسح الميداني).

iii. معايير الحماية :

- معامل الحماية الاسمية (Nominal Protection coefficient):

يحدد هذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية، ويوضح أثر السياسة في سعر المنتج وذلك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$NPC = A / E = Q * P_p / Q * P_s = P_p / P_s$$

حيث أن:

NPC	معامل الحماية الاسمية
A	الإيرادات بالأسعار الخاصة
E	الإيرادات بالأسعار الاجتماعية
Q	كمية الإنتاج
P_p	سعر المنتج بالأسعار الخاصة
P_s	سعر المنتج بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة $NPC < 1$ فهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلى من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين أي يحصل المزارعون على ربح أعلى فيما لو كانت تجارة السلعة حرة.

- إذا كانت قيمة $NPC > 1$ فهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كانت تجارة السلعة حرة.

- أما إذا كانت قيمة $NPC = 1$ فهذا يدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار السلع (وعدم وجود أي قنل للموق).

- معامل الحماية الاسمية على المنحلات القابلة للتجارة (NPI):

يبين هذا المعامل الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية للمواد القابلة للتجارة ويوضح الأثر السياسية في سعر تلك المواد وذلك بقسمة قيمة المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة على قيمتها بالأسعار الاجتماعية، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$NPI = B / F$$

حيث أن:

NPI	معامل الحماية الاسمية للمواد القابلة للتجارة
B	قيمة المنحلات القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة
F	قيمة المنحلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة $NPI < 1$ فهذا يعني أن هناك ضرائب مفروضة على المواد وبالتالي يدفع المنتجون ثمناً لتلك المواد بقيمة أكبر فيما لو كانت تجارتها حرة.

- وإذا كانت قيمة $NPI > 1$ فهذا يعني أن المنتجين يحصلون على إعانات مالية من خلال شراء مستلزمات الإنتاج بسعر أقل فيما لو كانت تجارتها حرة.

- أما إذا كانت قيمة $NPI = 1$ فهذا يدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار تلك المواد .

- معامل الحماية الفعلية (Effective Protection Coefficient):

يوضح هذا المعامل الأثر الصافي للسياسة على المخرجات والمنحلات ويعتبر مقياساً أكثر وضوحاً لأثر السياسة، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$EPC = A - B / E - F$$

حيث أن :

EPC	معامل الحماية الفعلية
A	الإيرادات بالأسعار الخاصة
B	تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة
E	الإيرادات بالأسعار الاجتماعية
F	تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة $EPC < 1$ فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي).

- وإذا كانت قيمة $EPC > 1$ فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج للسياسة يشير إلى آثار حوافز سلبية (ضرائب).

- أما إذا كانت قيمة $EPC = 1$ فهذا يدل على عدم وجود أي تدخل حكومي أو أن التأثير الصافي لمقاييس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للتجارة والمخرجات يساوي الصفر.

- مقياس الميزة النسبية (Measure Of Comparative Advantages) :

يوضح هذا المقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية في إنتاج المحاصيل الزراعية وبحسب بقسمة تكاليف إنتاج المحاصيل (DRC) على القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (E-F)، ويمكن اعتبارها مقياساً لتحديد الفعالية الاقتصادية أو الميزة النسبية كما هو معروف كمصطلح دولي، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$DRC = G / E - F$$

حيث أن :

DRC	تكلفة الموارد المحلية
G	تكلفة المواد غير القابلة للتجارة (العوامل المحلية) بالأسعار الاجتماعية
E	الإيرادات بالأسعار الاجتماعية
F	المدخلات القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة $DRC < 1$ فهذا يعني أن التكلفة البديلة للعوامل المحلية الداخلة في إنتاج السلعة أكبر من القيمة المضافة، ويقود ذلك إلى أن البلد ليس في حالة منافسة دولية في إنتاج هذه السلعة وبالتالي لا يتمتع بالميزة النسبية في إنتاج السلعة ويجب عليه إنتاج سلع أخرى.

- إذا كانت قيمة $DRC > 1$ فهذا يعني أن تكلفة العامل المحلي أقل من الربح الاجتماعي وهذا يقود إلى أن البلد يتمتع بالميزة النسبية ويجب التوسع في إنتاج السلعة.

- أما إذا كانت قيمة $DRC = 1$ فهذا يعني عدم وجود ربح أو خسارة أي أن استخدام الموارد المحلية قد وصل إلى حدوده المثلى.

٦- المناقشة:

٦-١-١ المساحة:

تبلغ المساحة المروية في محافظة دير الزور (150.06) ألف هكتار لعام 2010، وشكلت (11.2%) من مجموع المساحة المروية في سورية، والبالغ (134.09) ألف هكتار [11]، يتم زراعة مجموعة من المحاصيل المروية في محافظة دير الزور كالقمح والقطن والذرة الصفراء والمشموم وغيرها من المحاصيل النصفية والشتوية.

حدث تطوراً كبيراً خلال فترة العشرينيات في مجال التخطيط لزراعة المحاصيل الإستراتيجية وحقت الدولة الأهداف المرجوة من ذلك، وبلغت المساحة المزروعة بالقمح (57.9) ألف هكتار لوسطى الفترة (1993-2004) وارتفعت إلى (82.3) ألف هكتار لوسطى الفترة (2005-2010)، أما القطن فارتفعت مساحته (24.2) ألف هكتار إلى (29.4) ألف هكتار للفترتين المدروسة، في حين تراجعت مساحة الذرة الصفراء من (17) ألف هكتار إلى (16.2) ألف هكتار خلال نفس الفترة [11]، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول رقم (2): مساحة محاصيل عينة البحث في محافظة دير الزور للأعوام (1993-2004)

المساحة: هكتار

البيان	متوسط الفترة (2004-1993)		متوسط الفترة (2010-2005)	
	المساحة	%	المساحة	%
القمح	57940	41.6	82284	54.7
القطن	24219	17.4	29418	19.5
الذرة الصفراء	16995	12.2	16207	10.5
المساحة المروية	139246	(%71.2)	150560	(% 85.0)

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (1993-2010).

يستنتج من الجدول رقم (2) الآتي:

- شكلت المساحة المزروعة بالقمح (41.6%) و(54.7%) لوسطى الفترتين من إجمالي المساحة المروية في محافظة دير الزور واحتل المرتبة الأولى، في حين احتل محصول القطن المرتبة الثانية وشكلت مساحته (17.4%) و(19.5%) لوسطى الفترتين، وأخيراً الذرة الصفراء وشكلت مساحته (12.2%) و(10.08%) من إجمالي المساحة المروية لوسطى الفترتين.
- بلغت نسبة ما تشكله المحاصيل المدروسة (71.2%) من إجمالي المساحة المروية، وارتفعت إلى (85%)، وهذه النتيجة تؤكد أهمية دراسة هذه المحاصيل نظراً لحجم للمساحات المزروعة بها، وتعود الزيادة في المساحات المزروعة بالقمح والقطن نتيجة تنفيذ تعليمات الخطة الإنتاجية التي

هدفت إلى زيادة المساحات المزروعة في الأراضي المزروعة على مشاريع الري الحكومية (سد الفرات)، والدعم الذي تقدمه الدولة لهذين المحصولين من خلال تسعيرها واستلام كامل الإنتاج من قبل المراكز الحكومية وتوفير هامش ربح مجزي للمنتجين والخبرة الجيدة المكتسبة لدى المزارعين في زراعة هذين المحصولين.

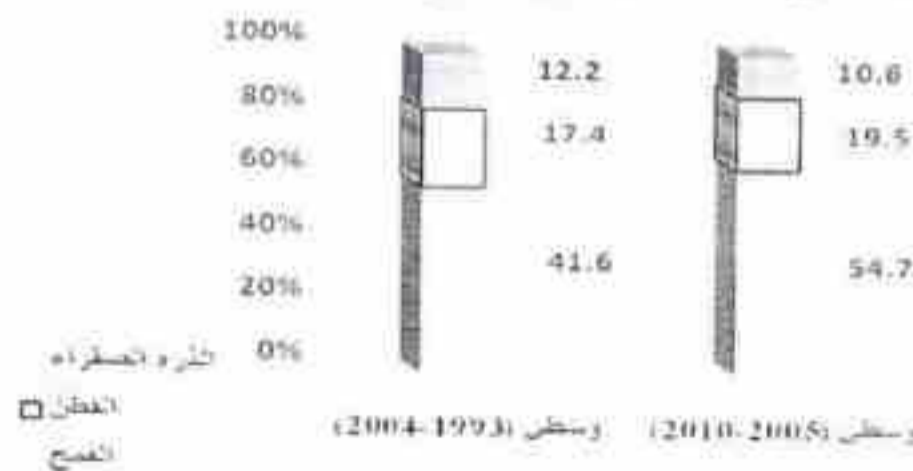
- أصبحت المساحة المزروعة بالقمح والقطن والذرة الصفراء في محافظة دير الزور تغطي زراعة (10.8%) و(15.6%) و(33.4%) من إجمالي المساحة المزروعة بهذه المحاصيل في سورية على التوالي لمتوسط الفترة (2005-2010)، [11] والجدول رقم (3) يوضح الأهمية النسبية لمساحة محاصيل عينة البحث من إجمالي مساحتها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010) الجدول رقم (3): نسبة مساحة محاصيل عينة البحث من إجمالي مساحتها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

النسبة %	المساحة/ هكتار		النسبة %
	سورية	دير الزور	
10.8	764909	82284	القمح
15.6	193129	29418	القطن
33.4	49498	16207	الذرة الصفراء

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (2005-2010).

يستنتج من الجدول رقم (3) الآتي:

- إن نسبة ما تشكل هذه المحاصيل من المساحات من إجمالي المساحة المزروعة في سورية لهذه المحاصيل نسب جيدة، وخاصة لمحصولي القطن والذرة الصفراء، وهذه النتيجة تستدعي الانتباه وإجراء المتابعة المستمرة في تنفيذ زراعتها من خلال البرامج التي تحدد الخدمات الزراعية المقدمة لها (مواعيد زراعة - طرق الزراعة....)، وتأمين كافة مستلزمات الإنتاج وإتباع سياسة سعرية متوازنة، بحيث تشجع المزارعين على التقيد بالمساحات المخططة لها، والشكل رقم (1) يوضح مساحة محاصيل عينة البحث في محافظة دير الزور لفترتي الدراسة.



الشكل رقم (1) : نسبة مساحة محاصيل عينة البحث في محافظة دير الزور لفترتي الدراسة.

٦-١-٢ الإنتاج:

تطور إنتاج محاصيل عينة البحث بشكل كبير من خلال الزيادة في المساحة المزروعة كما ذكرنا، فارتفع إنتاج القمح من (202.3) ألف طن لوسطى الفترة (1993-2004) إلى (303.6) ألف طن لوسطى الفترة (2005-2010)، أما القطن فارتفع إنتاجه من (75.2) ألف طن إلى (94.3) ألف طن للفترتين المدروسة، في حين تراجع إنتاج الذرة الصفراء من (60.5) ألف طن إلى (55.8) ألف طن خلال نفس الفترة [12].

شكل الإنتاج المحقق للقمح والقطن والذرة الصفراء في محافظة دير الزور نسبة (10.6%) و (13.9%) و (30.5%) على التوالي لمتوسط الفترة (2005-2010) من إجمالي الإنتاج المحقق في سورية لهذه المحاصيل. والجدول رقم (4) يوضح الأهمية النسبية لإنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي إنتاجها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

الجدول رقم (4): نسبة إنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي إنتاجها في سورية لمتوسط الفترة (2005-2010)

البيان	الإنتاج / طن	
	ديار الزور	سورية %
القمح	303561	2911786
القطن	94282	706930
الذرة الصفراء	55747	186762

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (2005-2010).

يستنتج من الجدول (4) الآتي:

- إن نسبة ما تغطيه هذه المحاصيل من الإنتاج من إجمالي الإنتاج المحقق في سورية لهذه المحاصيل نسب ليست قليلة وخاصة من الذرة الصفراء والقطن، وهذه النتيجة تستدعي التركيز على تأمين الإنتاج المحطوط منها لتوفير احتياجات الاستهلاك والتصنيع المحلي وتأمين فائض كبير للتصدير وبمواصفات تنافسية عالمية.

٦-١-٣ الإنتاجية:

زادت إنتاجية القمح خلال فترتي الدراسة، حيث ارتفعت من (3492) كغ/هكتار إلى (3682) كغ/هكتار، وبالنسبة للقطن فزادت إنتاجيته أيضاً خلال فترتي الدراسة، حيث ارتفعت من (3104) كغ/هكتار إلى (3208) كغ/هكتار، في انخفاض إنتاجية الذرة الصفراء من (3562) كغ/هكتار إلى (3407) كغ/هكتار [12]. والجدول (5) يوضح وسطى إنتاجية محاصيل عينة البحث لمتوسط فترتي الدراسة.

الجدول رقم (5): وسطى إنتاجية محاصيل عينة البحث لمتوسط فترتي الدراسة.

الإنتاجية: كغ / هكتار

البيان	متوسط الفترة (2004-1993)		متوسط الفترة (2010-2005)	
	ديار الزور	سورية	ديار الزور	سورية

القمح	3492	3701	3682	3803
القطن	3104	3704	3208	3641
الذرة الصفراء	3562	3681	3407	3762

المصدر: حطت من واقع بيانات المجموعات الإحصائية الزراعية للأعوام المذكورة.

يستنتج من الجدول رقم (5) الآتي:

- اتخفضت إنتاجية محاصيل عينة البحث مقارنة بوسطى إنتاجية هذه المحاصيل في سورية وللفترتين المتروكيتين، وهذه النتيجة تعود إلى تحديد أسباب انخفاض الإنتاجية هذه المحاصيل في محافظة دير الزور.

٢-٦ التكاليف والنتائج الإجمالية والربح الصافي:

١-٢-٦ تكاليف الإنتاج:

حقق محصول القطن المرتبة الأولى من حيث قيمة إجمالي تكاليف الإنتاج وبلغت (135.6) ألف ل.س/هكتار، وحقق القمح المرتبة الثانية وبلغت إجمالي تكاليفه (67.3) ألف ل.س/هكتار. وأخيراً الذرة الصفراء وبلغت (57) ألف ل.س/هكتار. والجدول (6) يوضح ذلك. الجدول رقم (6): وسطى تكاليف إنتاج المحاصيل المرورية (عينة البحث)

الوحدة: ألف ل.س/هكتار

النوع	القمح		القطن		الذرة الصفراء	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
أجور العمليات الزراعية	23468	34.9	78142	23.6	30519	23.5
قيمة المستلزمات	26057	38.7	38298	26.4	13145	23.0
أجور الأرض	13326	19.8	20772	14.9	10200	17.9
فائدة رأس المال	1954	2.9	2872	2.0	986	1.7
نفقات نظرية	2476	3.7	5822	4.0	2183	3.8
إجمالي التكاليف	67281	100.0	145906	100.0	57033	100.0

المصدر: حسب حطت من واقع نتائج استمارات عينة البحث، 2010، دير الزور.

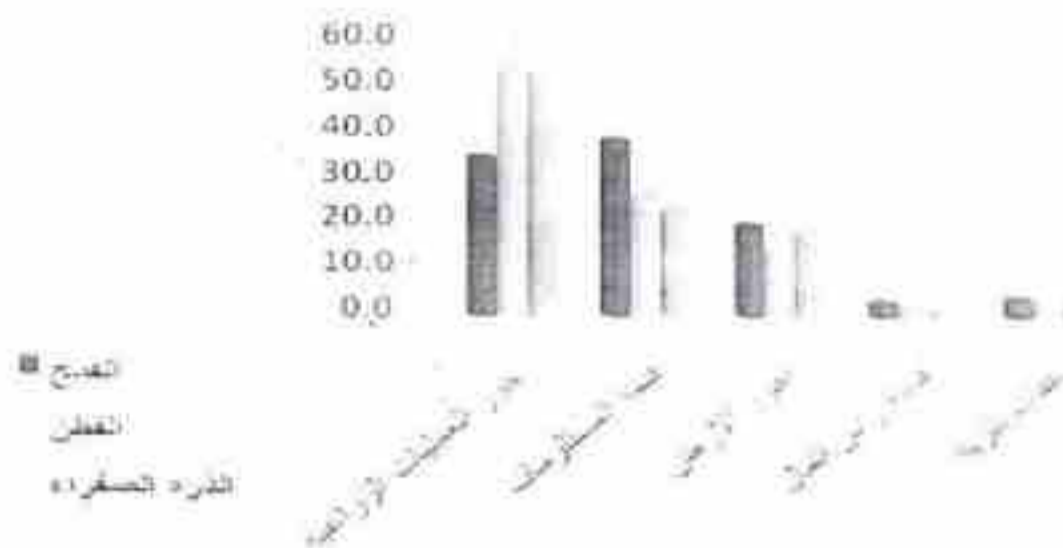
من الجدول (6) يستنتج الآتي:

- تراوحت نسبة أجور العمليات الزراعية ما بين (34.9-53.6%) من إجمالي التكاليف لكافة المحاصيل في عينة البحث، فكانت أقل نسبة للقمح (34.9%) وأعلى نسبة للقطن (53.6%).

- تراوحت نسبة قيمة المستلزمات ما بين (23.0-38.7%) من إجمالي التكاليف فكانت أقل نسبة للذرة الصفراء (23.0%) وأعلى نسبة للقمح (38.7%).

- تراوحت نسبة التكاليف الأخرى (أجور الأرض وفائدة رأس المال والنفقات النظرية) ما بين (20.02-26.4%) من إجمالي التكاليف فكانت أقل نسبة للقطن (20.02%) وأعلى نسبة للقمح (26.4%). وهذه التكاليف سوف يتم حسابها بالأسعار الاجتماعية كالأسعار الخاصة، كونها

غير قابلة للتجارة (موارد محلية). والشكل رقم (2) يوضح الأهمية النسبية لبؤود تكاليف إنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي التكاليف في محافظة دير الزور.



الشكل رقم (2): الأهمية النسبية لبؤود تكاليف إنتاج محاصيل عينة البحث من إجمالي التكاليف في محافظة دير الزور.

ومن الجداول التفصيلية للبحث أمكن استخلاص النتائج المتعلقة بالأهمية النسبية لبؤود التكاليف من الإجمالي لمحاصيل عينة البحث والواردة في الجدول رقم (7).

الجدول (7): الأهمية النسبية لبؤود التكاليف لمحاصيل عينة البحث من إجمالي التكاليف الوحداء: %

البؤود	القطن	الفصح	الذرة الصفراء
الحرثات	3.8	7.1	7.9
البذار	2.1	1.9	1.6
التسمد	1.5	2.0	1.8
التخطيط والتسكين	3.7	1.8	5.1
تقريب ورکش وترقيع	5.0	0.0	4.0
أحور السقية	7.4	8.3	12.3
العرق والتعريب	4.2	0.0	3.3
المكافحة	5.5	1.9	2.8
الحصاد	14.2	6.6	5.4
التعبئة والتحميل	3.3	2.0	4.8
نقل الحبوب	2.8	3.3	4.5
قيمة البذار	0.9	8.9	2.5
قيمة السماد الكيماوي	6.8	8.7	8.0
قيمة مولا مكافحة	2.0	1.9	1.7
قيمة مياه الري	14.8	16.1	6.1
العبوات	1.7	3.2	4.8
التكاليف الأخرى*	20.2	26.3	23.4

100.0	100.0	100.0	إجمالي التكاليف
-------	-------	-------	-----------------

المصدر: حسب من واقع نتائج استثمارات عينة البحث، 2010، دير الزور.

من الجدول رقم (7) يستنتج الآتي:

- شكلت التكاليف الأخرى (أجور الأرض وفائدة رأس المال والتلفات الأخرى) أعلى نسبة من التكاليف.

- بالنسبة لمحصول القمح شكلت قيمة مياه الري أعلى نسبة وبلغت (16.1%) وأقل نسبة كانت لعملية التخطيط والسكيب وبلغت (1.8%) من إجمالي التكاليف (باستثناء التكاليف الأخرى)، وتقود هذه النتيجة إلى ضرورة الاعتماد على الري الحديث توفيراً للمياه وتكلفتها وزيادة الإنتاجية للقمح.

- بالنسبة لمحصول القطن شكلت قيمة مياه الري أعلى نسبة وبلغت (14.8%) وأقل نسبة كانت لقيمة البذار وبلغت (0.9%) من إجمالي التكاليف (باستثناء التكاليف الأخرى)، وتقود هذه النتيجة أيضاً إلى ضرورة الاعتماد على طرق الري الحديث بدلاً من الطرق التقليدية (بستهلك الهكتار الواحد من القمح المروي بالري التقليدي وسطياً 7396 م³ من المياه، والري بالريذاك 5856 م³). ويتم توفير في مياه الري بحدود (50-70%) عند ري القطن والذرة الصفراء بالتقريب [13].

- وبالنسبة لمحصول الذرة الصفراء شكلت أجور السقاية أعلى نسبة وبلغت (12.3%) وأقل نسبة كانت لأجور نثر البذار وبلغت (1.6%) من إجمالي التكاليف (باستثناء التكاليف الأخرى)، وتقود هذه النتيجة إلى ضرورة الاعتماد على العمالة العائلية في القيام بأغلب الخدمات الزراعية كمخوع من تأمين فرص العمل في المزارع وتوفير في قيمة التكاليف وتحقيق أفضل ربح صافي وخاصة في هذه المحافظة كون إنتاجية المحاصيل تقل عن المحافظات الأخرى على الرغم من توفر مياه الري في زمام المشاريع الحكومية.

٢-٢-٦ النتائج الإجمالية:

حقق محصول القطن أعلى ناتج إجمالي في الهكتار الواحد وبلغ حوالي (138.5) ألف ل.س، ثم القمح وبلغ حوالي (88.8) ألف ل.س، وجاء في الترتيب الثالث محصول الذرة الصفراء وبلغ (68) ألف ل.س (مع الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج قيمة المساهمة التي يقدمها صندوق الدعم لقاء زراعة المحاصيل لإقادة المزارعين بعدم استلامها حتى تاريخ الانتهاء من جمع البيانات). والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول رقم (8): وسطى الناتج الإجمالي للمحاصيل المروية (عينة البحث)

القيمة: ألف ل.س / هكتار

البيان	الإنتاجية كغ/ هكتار	سعر البيع ل.س/ كغ	قيمة الناتج الإجمالي
القمح	4442	٢٠	٨٨.٨٤
القطن	3462	٤٠	138.48

بلغت قيم معاملات الحماية الاسمية للمدخلات (0.98) و(0.98) و(1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف (51) ل.س/دولار، ويتضح من ذلك على أن قيم تلك المعاملات أقل من (1) بالنسبة للقمح والقطن، أي أن مستلزمات الإنتاج يتم تأمينها للمنتجين بأسعار التكلفة الفعلية لها دون أي دعم من قبل الدولة (كون القيمة قريبة من الواحد الصحيح). وبالنسبة للذرة الصفراء فإن قيمة هذا المقياس مساوية للعدد (1) فبدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة.

أما قيم معاملات الحماية الفعلية والتي بلغت (1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المدروس، فتدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي، أو أن التأثير الصافي لمقاييس السياسة المختلفة المفروضة على كل من المواد القابلة للتجارة والمخرجات مساوي للصفر. والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

الجدول رقم (9) : قيم معاملات الحماية الاسمية والفعلية والميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث

الذرة الصفراء	القطن	القمح	النبات	
0.87	0.95	0.93	NPC	الحماية الاسمية
1.00	0.98	0.98	NPI	الحماية الاسمية للمدخلات*
1.00	1.00	1.00	EPC	الحماية الفعلية
0.54	1.47	0.64	DRC	الميزة النسبية

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات، 2011.

*المدخلات القابلة للتجارة.

يستخرج من الجدول رقم (9) الآتي:

- بلغت قيمة مقياس الميزة النسبية (0.64) و(0.54) لكل من القمح والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المعتمد، ويستنتج من هذه القيم والتي تقل عن (1) بأن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية، وبالنسبة للقطن فإن قيمة هذا المقياس تزيد عن (1) فبدل ذلك على زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية.

٦-٣-٢ متوسط الفترة (2005-2010):

بلغت معاملات الحماية الاسمية (0.92) و(0.95) و(0.85) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف (51) ل.س/دولار، ويستنتج من هذه القيم التي تقل عن (1) إلى وجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحاصيل المدروسة، أي أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية، وبفسر ذلك وجود ضرائب على السلع.

بلغت قيم معاملات الحماية الاسمية للمدخلات (0.98) و(0.97) و(1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف (51) ل.س/دولار، ويتضح من ذلك على أن قيم تلك المعاملات أقل من (1) بالنسبة للقمح والقطن، أي أن مستلزمات الإنتاج يتم تأمينها للمنتجين بأسعار التكلفة الفعلية لها دون أي دعم من قبل الدولة (كون القيمة قريبة من الواحد

الصحيح) . وبالنسبة للذرة الصفراء فإن قيمة هذا المقياس مساوياً للعدد (1) فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة.

أما قيم معاملات الحماية الفعلية والتي بلغت (1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المتروس، فتدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي. والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

الجدول رقم (10) : قيم معاملات الحماية الاسمية والفعلية والميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث

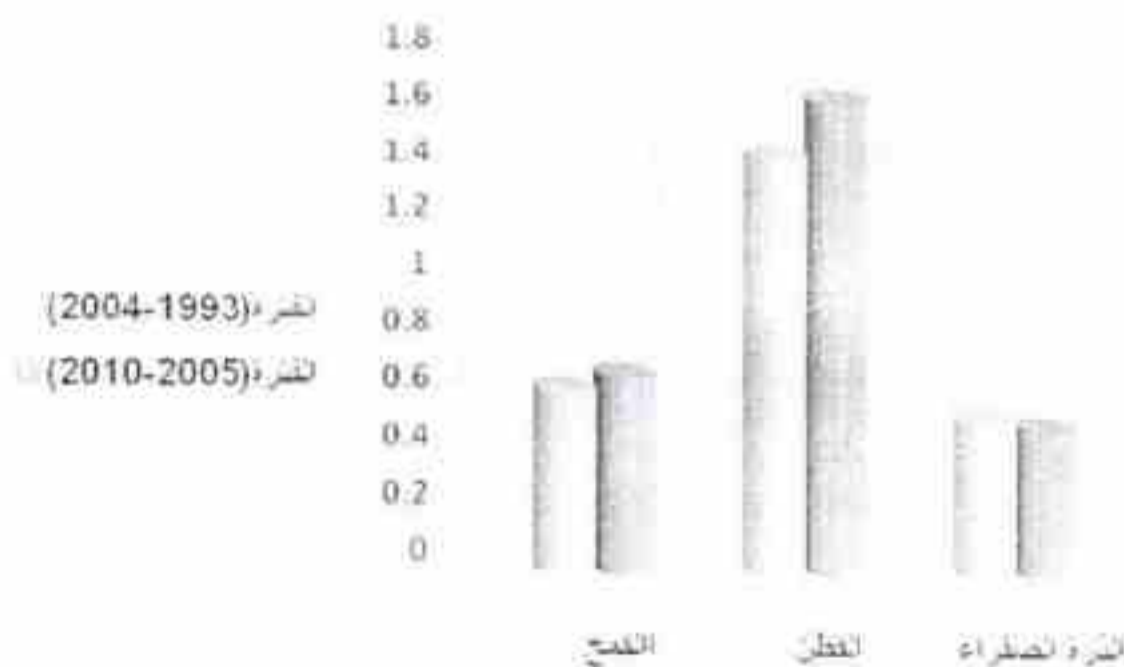
الذرة الصفراء	القطن	القمح	البيان	
0.85	0.95	0.92	NPC	الحماية الاسمية
1.00	0.90	0.98	NPI	الحماية الاسمية للمدخلات*
1.00	1.00	1.00	EPC	الحماية الفعلية
0.51	1.66	0.69	DRC	الميزة النسبية

المصدر: نتائج تحليل مصفوفة السياسات، 2011.

- المدخلات القابلة للتجارة.

يستج من الجدول رقم (10) الآتي:

- بلغت قيمة مقياس الميزة النسبية (0.69) و(0.51) لكل من القمح والذرة الصفراء على التوالي، وعند سعر الصرف المعتمد، ويستنتج من هذه القيم والتي تقل عن (1) بأن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية. وبالنسبة للقطن فإن قيمة هذا المقياس تزيد عن (1) فيدل ذلك على زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية. والشكل رقم (4) يوضح نتائج تحليل الميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث لفترتي الدراسة.



الشكل رقم (4) : نتائج تحليل الميزة النسبية لمحاصيل عينة البحث لفترتي الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- النتائج:

١. تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة لمحصولي القمح والذرة الصفراء لفترتي الدراسة ورفضها لمحصول القطن للمحاصيل الاستراتيجية (القمح ، القطن ، والذرة الصفراء). حيث كانت قيمة مقياس الميزة النسبية أقل من (1) لكل من القمح والذرة الصفراء لفترتي الدراسة ، ويستنتج من ذلك بأن زراعة هذين المحصولين يتمتعان بميزة نسبية - لما بالنسبة للقطن فإن قيمة هذا المقياس زادت عن (1) لفترتي الدراسة فبدل ذلك على زراعة هذا المحصول لا يتمتع بميزة نسبية.

٢. تم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة معنوية لوجود حماية الاسمية للمحاصيل الاستراتيجية (القمح ، القطن ، الذرة الصفراء). حيث بلغت معاملات تغطية الاسمية (0.93) و (0.95) و (0.87) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء على التوالي، وذلك عند سعر الصرف (٥١) ل.س/دولار، ويستنتج من هذه القيم التي نقل عن (1) إلى وجود ضرائب مفروضة على إنتاج المحاصيل المدروسة ، أي أن الأسعار الخاصة للمخرجات أقل من الأسعار الحدودية، ويقصر ذلك وجود ضرائب على السلع ، أي يحصل المزارعون على ربح أقل فيما لو كانت تجارة السلع حرة.

٣. تم قبول الفرضية الثالثة بالنسبة لمحصولي القمح والقطن والذرة الصفراء التي تنص بأنه لا يوجد أثر ذات دلالة معنوية لوجود دعم حكومي للمحاصيل الرئيسية (القمح ، القطن ، الذرة الصفراء) ومستلزماتها، حيث كانت قيمة معامل الحماية الاسمية للمنحلات أقل من (1) لفترتي الدراسة بالنسبة للقمح والقطن ، أي أن مستلزمات الإنتاج يتم تأمينها للمنتجين بأسعار التكلفة الفعلية لها دون أي دعم من قبل الدولة (كون القيمة قريبة من الواحد الصحيح) ، وكانت قيمته بالنسبة للذرة الصفراء مساوية للعدد (1) فبدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة.

٤. بلغت قيمة معامل الحماية الفعلية (1.00) لكل من القمح والقطن والذرة الصفراء لفترتي الدراسة، فبدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي.

ب- التوصيات:

- ١) إجراء المتابعة المستمرة على زراعة المحاصيل المدروسة من خلال تطبيق البرامج التي تحدد الخدمات الزراعية المقدمة لها (مواعيد زراعة - طرق الزراعة....) ، وتأمين كلفة مستلزمات الإنتاج.
- ٢) إنتاج سياسة سعرية متوازنة لكافة المحاصيل ، بحيث يشجع تلك المزارعين على التفتت بالمساحات المخططة لها.
- ٣) تأمين الإنتاج الذي يتم التخطيط له من المحاصيل لتوفير احتياجات الاستهلاك والتصنيع المحلي وتأمين فائض كبير للتصدير وبمواصفات تنافسية عالمية.
- ٤) تنفيذ الأبحاث لدى حقول المزارعين لتحديد أسباب انخفاض إنتاجية المحاصيل المدروسة في محافظة نينوى الزور.
- ٥) ضرورة الاعتماد على الري الحديث توفيراً للمياه وتكلفتها وزيادة الإنتاجية للقمح والقطن والذرة الصفراء.
- ٦) اعتماد مبدأ الميزة النسبية عند زراعة المحاصيل ، وما هي المحاصيل الأكثر ربحية، أي السلع يجب التوقف عن زراعتها واللجوء إلى استيرادها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية، ولحظ كل هذه التساؤلات عند وضع الخطط الإنتاجية الزراعية لكل منطقة من المناطق في سورية.

المراجع:

- ١- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥- تقييم السياسات الزراعية في الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٢٥، صفحة.
- ٢- ناصر شهاب، كبول حسن ١٩٩٨- السياسة الزراعية في سورية في عقد التسعينات، دراسة اقتصادية قطرية قدمت الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دمشق، ٩٩ صفحة.
- ٣- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ٢٠٠٤- تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٣، دمشق، سورية.
- ٤- الشيباني ناهي، ١٩٩٦- التقرير القطري السوري للندوة القومية الخاصة بالسياسات والتخطيط الزراعي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، ٢٨ صفحة.
- ٥- سيد عيسى محمد الدين، ٢٠٠٣- الاتفاقيات العامة لتحرير التجارة الدولية في تسويق الحبوب (القمح والشعير)، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الزراعة، ١٣٧ صفحة.
- ٦- المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٠- المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠١٠، دمشق، سورية.
- ٧- عبد اللطيف عبد الغني، وآخرون، ١٩٩٨- أثر النفقات على الربح لمحصول النرة الصفراء في سورية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الزراعية، العدد (٣١)، الصفحة (٢٠٩ - ٢٢٣).
- ٨- عبد اللطيف عبد الغني، ١٩٩٣- تخطيط وتنظيم الإنتاج الزراعي- الجزء النظري، كلية الزراعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٣ صفحة.
- ٩- ناصر شهاب، ١٩٩٩- تأثير السياسات الاقتصادية الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الزراعة، ٢٢٤ صفحة.
- ١٠- نصار سعد، ١٩٧٨، التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، ٧٤ صفحة.
- ١١- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ٢٠١٠- المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية، دمشق، سورية.
- ١٢- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ١٩٩٣- ٢٠٠٩- المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية، دمشق، سورية.
- ١٣- سعدون ريزان، ٢٠٠٨- دراسة فنية واقتصادية لطرائق ونقائات السري السطحي المطور باستخدام السيغوني (شرايح طويلة) لمحصول القمح بالمقارنة مع السري بالرش والسري التقليدي. مشروع تخرج ليليل درجة الإجازة الخاصة في الهندسة الزراعية، جامعة حلب، ٣٢ صفحة.

The Impact of the Policy of Government Support in Increasing Production of Major Crops Irrigated in Deir ez-Zor Governorate.

Abstract

The Impact of the Policy of Government Support in Increasing Production of Major Crops Irrigated in Deir ez-Zor Governorate.

Dr. Nasser Shabab Assistant Professor Dr. Hussein Hassant
Department College of agriculture, Teacher at the Department systems
University of Aleppo statistics and information Faculty of
Economics-University of Aleppo

Summary

Syrian agricultural policy aimed to liberalize foreign trade and distribution of inputs and provide opportunities for all other sectors to participate actively in the development of agricultural production through increased economic efficiency in the use of available natural resources. Study on comparative advantage describes the extent of State intervention in support of agricultural crops through the granting of incentives to producers to expand cultivation, in order to achieve an increase in production. The implementation of this research in the governorate of Deir ez-Zor in view of the size of irrigated area which is attributed (10.08%) Of the total irrigated area in Syria for 2010.

Focused research objectives to determine the impact of the policy of Government support in increasing the production of most crops irrigated Zor, And can be summarized as the search problem in reaching the determination whether there is Government support provided through strategic crops — support the purchase price of these crops of local producers as well as for production supplies prices. Or no support for crop prices and production requirements. Are there taxes on inputs, and put the appropriate hypotheses for problem search method was used, and policy analysis matrix.

The considered period was divided into two periods: the first (1993-2004) and the second period (2005-2010). Been to achieve research objectives depending on the outcome of the policy analysis matrix method. The results of the analysis showed that the comparative advantage of scale value is less than (1) for each of wheat and maize for study periods, i.e. the cultivation of these crops have enjoyed comparative advantage and the value of this scale more than (1) the study periods for cotton Fidel on growing this crop does not enjoy comparative advantage. The research concluded that a package of recommendations including the adoption of the principle of comparative advantage when cropping, selecting the most profitable crops, and any goods must stop planting and resorting to importation, and meat when planning agricultural productivity of each region in Syria.

Keywords: economic efficiency, comparative advantage, agricultural policy analysis